تقرير فني عن تحديث منهجيةClimagine لِتطبيقِها المرتَقَب في برنامج البحر المتوسط GEF MedProgramme

وَضعتْ التقرير:

د. سارة توزي: مستشارة الخطة الزرقاء

راجَعَهُ وأجازَه:

مايكل كارنر و أنطوان لافيت: الخطة الزرقاء/مركز الأنشطة الإقليمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط

مايو 2021

الفهرس

مقدمة: سياق ونطاق المنهجية 3

1. التجارب السابقة والدروس المستفادة 6

1.1. الدروس المنهجية المستفادة 6

1.2. الدروس العملية المستفادة 7

2. توصيات بشأن التنفيذ مستقبلًا 8

2.1. التوصيات المنهجية 8

2.2. التوصيات العملية 10

النتيجة 11

المَراجِع 12

ا. مقدمة: سياق ونطاق المنهجية

طَوَّرت الخطة الزرقاء منهجيةَ "Imagine" لتلبيةِ احتياجات التنمية المستدامة للمنطقة الساحلية في حوض المتوسط ولضمانِ مشاركةِ أصحاب المصلحة في تخطيط المنطقة الساحلية. وقَدَّمتْ منهجيةُ "Climagine" تعديلاً لمنهجية "Imagine" لمواجهة التحديات النوعية لتغيُّر وتَقَلُّبية المناخ في المناطق الساحلية. وقد صيغَ النهجانِ كلاهُما من أربعِ مراحل، كما هو موضَح في الشكل ا.

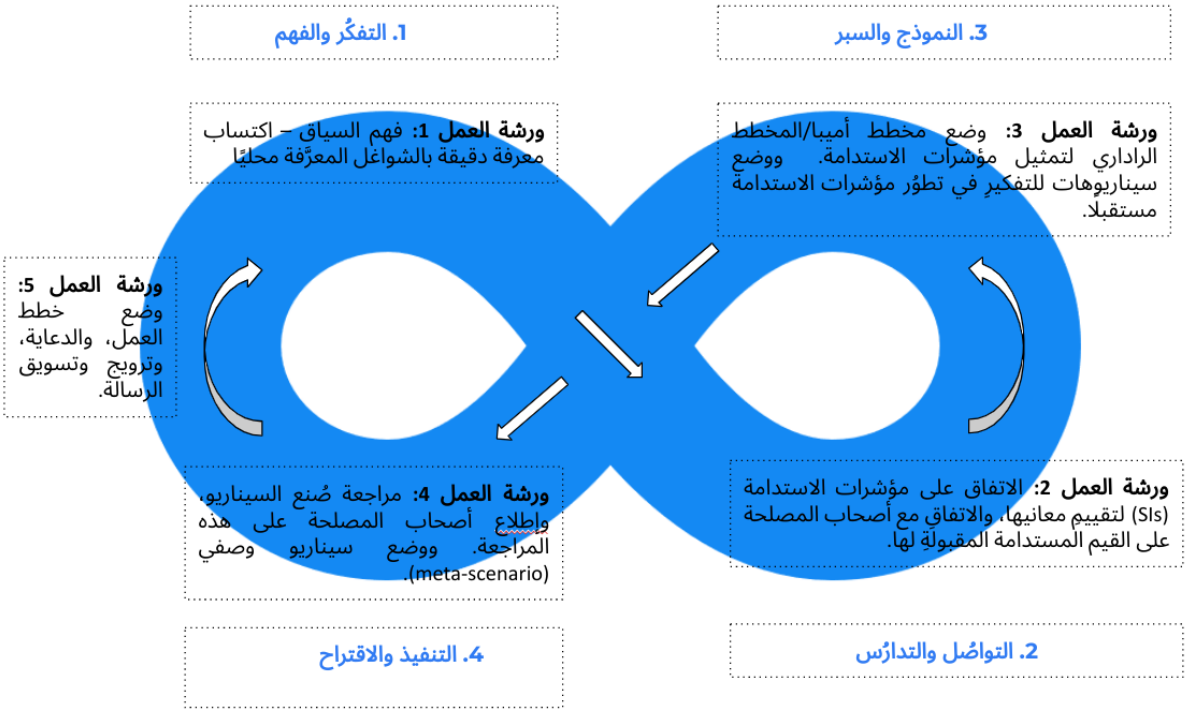

الشكل ا: مراحل نهج Imagine (المَصدر: الخطة الزرقاء، 2016)

اختُبرَ نهج Climagine في منطقتيْن نموذجيتيْن اثنتين، في إطار مشروع MedPartnership الشقيق "دمج تَقَلُّبية وتغيُّر المناخ في الاستراتيجيات الوطنية لتطبيق البروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (Climvar ICZM Protocol)"، هاتان المنطقتان هما: إقليم شينيك-كنين بكرواتيا وأرخبيل قرقنّة بتونس. تهدفُ هذه المذكرة التي تَبني على الدروس المستفادة من حالةِ أرخبيل قرقنّة، إلى توفيرِ معلوماتٍ مفيدة للتطبيق المُتصوَّر لمنهجيةِ Climagine في برنامج البحر المتوسط (2021-2025) GEF MedProgramme، خصوصاً لوضع خطتيْ ICZM اثنتين: واحدة لِجهة طنجة-تطوان-الحُسيْمة (المغرب) وأخرى لإقليم بوكا كوتورسكا (الجبل الأسود) واستراتيجيتيْ ICZM وطنيتيْن اثنتين: واحدة لِمصر وأخرى لِلُبنان.

كانت منهجية Climagine قد طُبِّقَتْ في أرخبيل قرقنّة بين أكتوبر 2013 و يونيه 2015. وهدفتْ في البداية إلى دعمِ دمج تغيُّر المناخ في خطة ICZM التي وُضِعَت في 2008 تحت إشراف وكالة حماية البيئة وتهيئة الشريط الساحلي التونسية (APAL). اختيرَ نموذج RiVAMP[1] لتقييم مخاطر تغيُّر وتَقَلُّبية المناخ ولِتحديدِ وتقييم إسهامات النُظُم الإيكولوجية في حلول التكيُّف في المنطقة، لِدمجِها في الإصدار الأحدث لخطة ICZM. غيرَ أن تحديَيْن اثنين ظَهَرا وأدَّيا إلى إجراءِ تعديلاتٍ مهمة على العملية:

- في ورشة عملClimagine التشاورية الأولى، اختيرَ التحات الساحلي كأكبرِ مخاطرةٍ مناخية واجبةِ النمذجة. وتَعَيَّنَ تقييمُ مساهمةِ النُظُم الإيكولوجية الساحلية المغمورة (*المروج المغمورة* والأعشاب البحرية من نوع *حامول البحر* و *الزوحيفان*، الخ). لكنَ الافتقارَ إلى البيانات المناسبة حالَ دونَ تطبيق نموذج RiVAMP. وقد سلَّمَ الشريكُ الوطني، APAL، بعد مشاورات مطوَّلة ومُجهِدة، بأنَ جودةَ البيانات المتاحة كانت غيرَ مناسبة (سواءٌ مِن حيثُ المَيْز المكاني أو الانتظام). وقد أعاقَ قيدُ البياناتِ هذا وضعَ سيناريوهاتٍ استشرافية للمؤثرات بشرية المنشأ أو المؤثرات المناخية

[1] طَوَّرتْ قاعدةُ بيانات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-GRID) مشروعًا لوضعِ منهجيةٍ لتقييم المخاطر ومَواطِن الضعف (RiVAMP) بهدفِ تحليل مخاطر الكوارث وقابلية التأثر بها مع أخذ العوامل البيئية وأدوار النُظُم الإيكولوجية وآثار تغيُّر المناخ بعين الاعتبار. هدفُ مشروع RiVAMP هو استخدامُ البحوث العلمية القائمة على الأدلة والبحوث الكيفية لإثباتِ دوْر النُظُم الإيكولوجية في الحد من مخاطر الكوارث، وبالتالي تمكين صُنّاع القرار من اتخاذ قراراتٍ أكثرَ استنارة تدعمُ التنميةَ المستدامة من خلال تحسين إدارة النُظُم الإيكولوجية.

وآثارِها على النُظُم الإيكولوجية المغمورة والتحات الساحلي. وحالَ في النتيجة دونَ وضعِ تعريف لمؤشرات الاستدامة Sustainability Indicators (SIs) وإنتاجِ مخطط أمبيا [أو المخطط الراداري لهذه المؤشرات] (وهما مُخرجانِ أساسيان لعملية Climagine) لتحديدِ حزام توازن Band of Equilibrium [أي قِيَم استدامة] كل مؤشر. وبناءً عليه، أُعيدَ النظر في مرامي العملية واعتُمِدَت منهجيةٌ علميةٌ مختلفة. فاتُبِعَ نهج الـ"خدمات-تهديدات-حلول" (STS) لتحديدِ النُظُم الإيكولوجية الأساسية في الأرخبيل وما يتصلُ بها من تهديدات وتحديدِ الحلول الممكنة الموصَى باعتمادِها، وفي مقدمةِ ذلك حشدُ المعرفةِ المحلية وإسنادُها بالتحليل المكاني والتحليل القائم على نظام المعلومات الجغرافي (GIS).

- وقد أدى غيابُ التقدُم نحوَ تطبيق خطة ICZM والعزوفُ شبه التام عن تبني الخطة مِن جانبِ مختلفِ أصحاب المصلحة إلى الحيود عن هدف عملية Climagine. بالفعل، فوحدةُ الإدارة المتكاملة التي تَصوَّرتْ خطةُ ICZM أن تتولى هي قيادةَ ورصدَ تطبيقِ الخطة بقيتْ حبرًا على ورق. كذلك، لم يشارك في وضع خطة ICZM 2008 أو يَعلمْ بها إلّا قِلة من أصحاب المصلحة المنخرطين في عملية Climagine، في حين لم يُشِر إليها مِنهُم أحد كإطارٍ أو كدليل يَسترشدُ بهِ في أعمالِهِ اليومية. ولِذلكَ حِيدَ في عملية Climagine عن الهدف إلى وضعِ توصيات لسياسةِ عملٍ استراتيجية لتحسينِ قدرة النُظُم الإيكولوجية على الصمود.

كذلك، شَكَّلَ سياقُ ما بعد الثورة بتونس أرضًا خِصبة لتطبيقِ منهجية Climagine في جانبيْن أساسييْن اثنين. فأولاً، أدى إلحاحُ كثيرين على تغييرِ النموذجِ التنمويِ التونسيّ، بما ينطوي عليه ذلك من إيلاءِ اعتبارٍ أكبرَ لأولويات التنمية المستدامة، إلى نقدٍ علنيّ لسياسات وممارسات التنمية غير المستدامة القائمة ونقاشاتٍ بنّاءة للبدائل الممكنة. وثانيًا، ساعدَ مبدأُ اللامركزية المُدَسْتَر حديثًا على إطلاقِ سلسلةٍ من أوراش العمل التشاورية المتناوبة على أكثر من صعيد (وطني ومحلي) في العاصمة، تونس، وفي أرخبيل قرقنّة.

وفي الأخير، صُمِمَت العملية لتتألفَ مِن 4 مراحل و3 أوراش عمل تَشاوُرية.

- **ورشة عمل Climagine الأولى**: ينبغي، لِبناءِ فهمٍ مشترك للنظام السوسيو-إيكولوجي لأرخبيل قرقنّة، تحديدُ المخاطر المناخية ذات الأولوية وما يُصاحبُها مِن آثارٍ على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للأرخبيل، وتحديدُ عوامل التحات الساحلي السائدة، والاختيارُ المسبق للمناطق المرشَحة للدراسة، وتحديدُ المُتاح من البيانات التي يمكنُ أن تفيد؛

- **ورشة عمل Climagine الثانية**: إجراءُ تحليل الـ"خدمات-تهديدات-حلول" لتسليطِ الضوء على الأدوار التي تلعبُها مختلف النُظُم الإيكولوجية وما تُقدِّمُهُ من خدمات للحد من قابلية التأثر بتَقَلُبيّة وتغيُر المناخ، وتحديدِ التهديدات التي تُواجِهُ هذه النُظُمَ الإيكولوجية والحلولِ الممكنة لِـ[تخفيفِ أو تحييدِ أثر] هذه التهديدات.

- **ورشة عمل Climagine الثالثة**: بحث وإقرار التوصيات الاستراتيجية لمراجعة خطة ICZM.

*

ورشة العمل الافتتاحية (تونس، أكتوبر 2013)	ورشة عمل Climagine الأولى (تونس، يونيه 2014)	ورشة عمل Climagine الثانية (قرقنّة، يناير 2015)	ورشة عمل Climagine الثالثة (قرقنّة وتونس العاصمة، يوليو 2015)	الاختتام (سبتمبر 2015)
	1. تحديد المخاطر المناخية (التحات الساحلي) والآثار الاجتماعية-الاقتصادية 2. اختيار المناطق المرشَحة للدراسة 3. تحديد مصادر البيانات	1. تحديد خدمات وتهديدات وحلول النُظُم الإيكولوجية 2. مراجعة المناطق المختارة مسبقاً للدراسة	1. مناقشة وإقرار التوصيات الاستراتيجية 2. عرض المبادرات/المشاريع الجارية لتحديد أوجه التآزُر الممكنة	1. التقرير النهائي 2. رفع منصة البيانات إلى الإنترنت

١. التجارب السابقة والدروس المستفادة

١.١. الدروس المنهجية المستفادة

١.١.١. تحليل البيانات واختيار النموذج العلمي المناسب

إنَ توافُرَ البيانات تحدٍ شائع في بلدان المتوسط. وكثيرًا جدًا ما تكونُ الموارِدُ المخصصة للجمع المنتظم والمتواصل للبيانات غيرَ كافية. كما تُعتبَرُ البياناتُ عادةً مصدرَ قوة لأولئك الذين يملكونَها، ومِن ثَم، فهُم يترددونَ في إطلاع الآخَرين عليها. كذلك، فإنَ قِلةَ التنسيق بين مختلف منتجي البيانات لا تُسَهِّلُ الوصولَ إليها. وفي بعض الحالات، يكونُ التباينُ في طُرُقِ جمعٍ وفي شروطِ جودةِ البيانات عائقًا أمامَ تحليلِها واستخدامِها.

فمثلًا، لا يكفي امتلاكُ بيانات GIS دونَ بياناتِها الوصفية. وفي حالةِ أرخبيل قرقنّة، واجَهَ المشروع كلَ هذه المشاكل في البيانات. وأُعيدَ توجيهُ كثيرٍ من الجهد الفني نحو جمعٍ وتوحيدِ وفرزٍ ومَركزةِ البيانات والمستندات المتاحة وإنتاجِ بياناتٍ جديدة (صور جوية وفضائية، وتحويل أنساق، الخ)، وتوفيرِها في الأخير للعموم على الإنترنت. لا شك أنَ هذا الجهد أسهمَ في بناء قدرات الشركاء الوطنيين من خلال التعلُم بالعمل. ولكنه أثقَلَ على ميزانية المشروع وجدولِهِ الزمني. ومِنَ المفيد تقييمُ توافُرِ وجودةِ البيانات بشكلٍ صحيح في إطارٍ زمنيٍ معقول مع أخذِ المدةِ الإجمالية للمشروع في الاعتبار، ومِن ثَم البت بناءً على ذلك في شأنِ المنهجيةِ العلمية أو النموذجِ المناسبِ أن تُستخدَمَ أو يُستخدَم (انظر أيضًا ١.٢.٣).

١.١.٢. تكامُل المعرفة العلمية والمعرفة المحلية

لا شك أنَ كلَ سياق بما لهُ من خصوصيات وسمات واقعية سيَفرضُ على النهجِ المناخيَ تعديلات. وسيكونُ مِن شأن الجمع بين الخبرة الفنية والعلمية وبين الخبرة المحلية التي تُعبَّأ مِن خلالِ نهجٍ تشارُكيّ أن يَمنحَ قدرًا من المرونة في هذا الصدد. ففي حالِ وجودِ فجوة في إحدى مجموعتيْ الخبراتِ هاتين، فإنها تعوَّضُ إلى حدٍ ما بالمجموعة الأخرى.

١.١.٣. حشد فريق خبراء

يجمَعُ نهج Climagine بين العملِ التحليليّ وبين عمليةٍ تشارُكية. ومع أنَ لكلٍ منهما أهدافهُ المميزة ويقودُهُ فريقٌ مختلف من الخبراء، فإنهما مترابطان ترابُطًا وثيقًا ويغذي الواحدُ منهما الآخَرَ باستمرار. يقودُ العملَ التحليلي خبراءُ دوليون ووطنيون ويهدفُ إلى توفيرِ أساسٍ معرفيٍ علميٍ متين لصياغةِ التوصيات السياسية (أو كما تُسمَى الخطة الساحلية). أمّا العمليةُ التشارُكية فيعملُ على تيسيرِها وسيطٌ محلّيّ (يمكنُ دعمُهُ بواحدٍ أجنبيّ) وتهدفُ إلى جمعِ المعرفةِ المحلية وإشراكِ أصحاب المصلحة المعنيين. مَصدرا المعرفةِ هذان متكاملان، والجمعُ بينهما أساسيّ لبناءِ فهمٍ شامل للعناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنظام الإيكولوجي وللتفاعلات المعقدة في ما بين هذه العناصر المختلفة.

في حالةِ أرخبيل قرقنّة، استَهلَكَ جَمْعُ وإنتاجُ البيانات جُلَ الجهود الفنية كما بيّنا آنفًا. وكان المُدخَلُ الآتي من العمل التحليلي مؤلفًا في الأساس من تحليلٍ جغرافيّ للبيانات لدعم التقييم التشارُكي لِما تُقدِّمُهُ النُظُم الإيكولوجية من خدمات وتَطرحُهُ مِن تهديدات وتُوفِّرُهُ مِن حلول. وتَعيَّنَ إجراءُ عملٍ تحليليٍ إضافيّ لتعريفِ مؤشراتِ الاستدامة للنُظُم الإيكولوجية المحدَدة. فلم يكن متصوَراً الاعتمادُ فقط على المعرفةِ المحلية وأوراش العمل التشاورية لتعريفِ هذه المؤشرات. فقد كان الحالُ دائمًا أنَ العملَ التحليلي يُجرَى كتمهيد للمشاورات مع أصحاب المصلحة المحليين. وللأسف، لم يكن هذا ممكنًا في حالةِ أرخبيل قرقنّة بسبب محدوديات المشروع (محدودية الخبرة العلمية في أوساط الفريق، ومحدودية الميزانية اللازمة لحشد المزيد من الخبراء، ومحدودية الجدول الزمني للمشروع). لذا فمِنَ الحيويّ أن يتمَ في التصميمِ الأوليّ للمشروع إدراجُ بند توفير الخبرة الفنية التي ستدعمُ عمليةَClimagine وتستفيدُ منها في الوقتِ نفسِه.

١.٢. الدروس العملية المستفادة

١.٢.١. المُوازَنةُ بين العمليات التشاورية متعددة المستويات الوطنية والمحلية.

تَتَّبعُ منهجية Climagine هدفًا مزدوجًا: توفير المعرفة المحلية من ناحية، وتأمين إشراك أصحاب المصلحة أيضًا مِن ناحيةٍ أخرى، لا في العملية التشاورية فحسب بل وفي تنفيذ التوصيات السياسية (أو كما تُسمَى الخطة الساحلية). يبدو هذان الهدفان *لأولِ وهلة* متباعديْ السبيل في سياق النظم المركزية لاتخاذ القرار (الشائعة في بلدان المتوسط)، وعندما لا تكونُ عملية التخطيط ذاتَ نطاقٍ وطني وتجري في منطقةٍ ساحليةٍ معينة. فمِن ناحية، لا بُدَ من إشراك المؤسسات الوطنية المسؤولة عن القيادة العليا لتنفيذ عملية التخطيط، خصوصاً في ما يتعلق بتوفير الموارد المالية. ولا بُدَ، من ناحيةٍ أخرى، مِن إشراك أصحاب المصلحة المحليين الذين يمتلكونَ المعرفة المحلية لأنَ مشاركتَهم الفاعلة والإيجابية في التنفيذ أمرٌ حيويّ لاستدامة التدابير.

مِن هنا ضرورةُ إيلاءِ الاعتبار الواجب لمكانِ إقامةِ أوراش العمل التشاورية (في العاصمة أم في المنطقة الساحلية المستهدَفة) لدى تصميم النهج التشارُكي وجمع أصحاب المصلحة الوطنيينَ والمحليين معًا. بالفعل، يؤثرُ مكانُ إقامةِ ورشة العمل على مستوى مشاركةِ أصحاب المصلحة مِن حيثُ التمثيلية (القُربُ من مكانِ عملِهِم) وعلى طبيعةِ مساهمتِهِم في العمليةِ كذلك. يَصِحُ هذا الأمرُ الأخيرُ خاصةً في شأنِ أصحاب المصالح المحليين، الذين يشعرونَ عموماً بأنهم أقلُ تهديدًا عندما تُقامُ ورشة العمل في منطقتِهِم. وقد اختبرْنا في حالةِ أرخبيل قرقنّة طريقةَ تناوُبَ أوراش العمل. فأُقيمَت ورشة العمل التشاورية الأولى في العاصمة، تونس. وأُقيمَت ورشة العمل الثانية في أرخبيل قرقنّة. أمّا ورشة العمل الثالثة فأُقيمَت أولًا في تونس العاصمة ثم انتقلت في اليوم التالي إلى قرقنّة دونَ تعديلٍ يُذكَر على جدول الأعمال.

أعطت عمليةُ أوراشِ العمل المتناوبةِ هذه نتائجَ متفاوتة بشأنِ إشراكِ أصحاب المصلحة المحليين وتَشارُكِ المعرفة المحلية. بالفعل، ففي ورشة العمل الأولى، ساعدت مختلفُ الأدوات (الخرائط والرسوم المطبوعة، الخ) والتكتيكات (وصف الحالة التاريخية للمنطقة والذكريات العاطفية، الخ) على بناءِ ثقةِ أصحاب المصلحة المحليين وحفزتْهُم على تَشارُكِ معرفتِهِم المحلية. لكنّ محدوديةَ تمثيل المشاركين المحليين بالمقارنة مع المشاركين الوطنيين ولَّدتْ حالاتٍ من سوء الفهم لِسماتِ الواقع المحلي وشعورًا لدى اللاعبين المحليين بالاستبعاد. أما ورشة العمل الثانية فأصلَحَتْ هذا الوضع إلى حدٍ ما (انظر النقطة ١.٢.٣) ووفرتْ منصةً ملائمة لأصحاب المصلحة المحليين لإبداء الرأي في النتائج التحليلية أو تصحيحِها أو إغنائها. ومع ذلك، كانَ يمكنُ أن تكونَ العملية أكثرَ سلاسة لو أنَ ورشةَ العمل الأولى كانت أُقيمَتْ لا على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى المحلي أيضًا. أخيرًا، وفّرَ شطرُ ورشة العمل الثالثة إلى شطرَيْن (واحد لأصحاب المصلحة الوطنيين وآخَر لأصحاب المصلحة المحليين) منصةً ملائمة لمناقشة التوصيات السياسية من وجهتَيْ النظر كلتيْهما (الوطنية والمحلية) دونَ أن تَطغَى إحداهُما على الأخرى بسبب علاقات القوة. ولِاستنساخِ هذه التجربة مستقبلًا، يجبُ النظرُ بعناية في تسلسلِ وترتيبِ إقامة أوراش العمل (الوطنية أولاً فالمحلية، أو بالعكس).

١.٢.٢. عدد أوراش العمل

في قرقنّة، تُرِكَتْ عملية Climagine ناقصة إلى حدٍ ما. كان ينبغي، في الحالة المثالية، إقامةُ ورشةِ عملٍ ختامية بمشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين معًا لبحث التدابير الملموسة التي ينبغي اتخاذُها وتحديد المسؤوليات لتسهيلِ تطبيق أو دمج التوصيات السياسية في سياسات التنمية الوطنية والقطاعية. وكان ينبغي أن تَبحَثَ ورشةُ العملِ هذه كذلك المبادراتِ أو المشاريعَ القائمة الواجب إقامةُ الصلةِ معها للمساعدة على تنفيذ التوصيات السياسية. وكمثالٍ لذلك، عُرِضَتْ في ورشة العمل الثالثة مبادرة SwitchMed التي تهدفُ إلى تعزيزِ الابتكارات الاجتماعية والإيكولوجية من خلالِ مقاولينَ متوسطيين لاستكشافِ الفرص التي يمكنُ أن تُقامَ مع الشركاء المحليين في إطارِ هذه المبادرة.

١.٢.٣. بناء مجموعة عمل أساسية أو فريق عمل أساسي لتعزيز التفاعل الوثيق أثناء العملية

جرَى أثناء العملية تعديلُ المنهجية العلمية للتغلُب على المصاعب المتعلقة بالبيانات (انظر النقطة ١.١.١). وأُشرِكَ في نقاشاتِ المنهجية فريقُ المشروع وجِهةُ الاتصال لدى وكالة حماية البيئة وتمهيد الشريط الساحلي التونسية APAL. وإلى جانبِ هذه النقاشات، تَفاعلتْ جهةُ اتصال APAL مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين لصالحِ جمع البيانات في المقام الأول. وقد أدى غيابُ آليةٍ مُجَمَّعة لِصُنع القرار بالتراضي حول اختيار المنهجية الجديدة إلى خلقِ مصاعبَ في إشراكِ أصحاب المصلحة في هذه المنهجية في مراحلَ لاحقة. ولِتَجَنُبِ مثلِ هذه المصاعب، يوصَى بالقيامِ من البداية بتشكيلِ مجموعةِ عملٍ أساسية أو فريقِ عملٍ أساسيّ تتألفُ أو يتألف من مندوبينَ وطنيينَ ومحليين. ستساعدُ مجموعةُ العملِ الأساسيةُ هذه على تسريعِ جمع البيانات وتقديمِ النصح بشأن التعديلات الفنية اللازمة للعملية. قد تكونُ هذه المجموعةُ الأساسية وقد لا تكون هي نفسها اللجنة التوجيهية لعملية التخطيط.

2. توصيات بشأن التنفيذ في المستقبل

أبدتْ حالةُ أرخبيل قرقنّة اختلافاتٍ أساسية عن سواها مِن عمليات التخطيط الساحلي (أو عمليات تهيئة الشريط الساحلي، كما يُقالُ بتونس). بالفعل، فقد ركزتْ على تحديثِ خطةٍ ساحلية كانت قائمةً مِن قَبل، واشتملت بالتالي على خطواتٍ مختلفة عن تلك التي تُتَبَعُ عادة في عمليةِ تخطيط ويوصِي بها الإطار المنهجي التكاملي (IMF). ولكنْ ثمةَ مع ذلك سماتٌ مشتركة في المبادئ الأساسية التي تَسترشِدُ بها هذه العمليات (أي، إشراك أصحاب المصلحة، ودمج المعرفة العلمية والمعرفة المحلية، الخ). يحاولُ القسم التالي تقييمَ هذه السمات المشتركة وصياغةَ توصياتٍ مفيدة لعمليات التخطيط الساحلية.

2.1. التوصيات المنهجية

2.1.1. إدراج قسم خاص بمؤشرات الاستدامة في المسوحات الميدانية

عادةً ما تتضمنُ عمليات التخطيط مسوحاتٍ ميدانية لِرَفدِ التحليل الاجتماعي-الاقتصادي فيها. يمكنُ إضافةُ قسمٍ خاص في هذه المسوحات للتحديد المسبق للمؤشرات التي يرى السكان أنها تَراجِمُ للتنميةِ المستدامة في منطقتِهم ولِجمعِ التقديرات العفوية لِقِيَم هذه المؤشرات. يجبُ أن يُنظَرَ إلى هذه المؤشرات على أنها كيفية أكثر منها كمية وأنَ تقديرَها لن يكونَ دقيقًا. ولكنها توفرُ مع ذلك معلوماتٍ مفيدة للخبراء، أولاً لرسمِ رؤيةٍ للمنطقة وثانياً لتعريفِ مؤشرات الاستدامة. يمكنُ أن يَسألَ المسحُ الميدانيُ السكانَ حتى عن أحزمةِ التوازُن (Bands of Equilibrium) المتصلة بمؤشرات الاستدامة. فمثلًا، في حالة التحات الساحلي، يمكنُ أن يَصِفَ السكانُ حزامَ توازُنِ التحات بأنهُ غمرُ الماءِ لشاخصةٍ معينة كعتبةٍ دُنيا للحزام وعرضُ الشريط الساحلي عند شاخصةٍ معينة كعتبةٍ عُليا له.

2.1.2. دمجُ التقييمات الفنية/تقييمات القابلية للتأثر في عملية وضع المؤشرات

كذلك التقييماتُ الفنية التي تُجرَى من خلالِ عملياتٍ تَشارُكية هي خطواتٌ مناسبة يمكنُ أن تُسهِمَ في التحديد المسبق لمؤشرات الاستدامة مِن قِبَلِ السكان أو أصحاب المصلحة. ففي تونسَ مثلًا، أُجريَ تقييمٌ تَشارُكيّ لقابليةِ التأثُر الاجتماعي-الاقتصادي بتغيُرِ المناخ بهدفِ وضعِ خطةٍ تنموية لحوض الدويميس (انظر الإطار 1). ولُوحِظَ أنَ الماشيةَ هي رأسُ المالِ الطبيعيُّ الأكثرُ تأثرًا بتغيُرِ المناخِ في الحوض. واقتُرِحَ تحسينُ المراعي ونقاطِ التزويدِ بالماء كحَلّيْ تَكَيُّف. يمكنُ ترجمةُ هذه المعلومات إلى مؤشرات استدامة، أي، مساحة الرعي لواحدةِ الماشية أو المسافات الفاصلة بين نقاط التزويدِ بالماء. يُستَحسَن بحث قِيَم أحزمة التوازُن مع أصحاب المصلحة في أوراش التقييم. [ولكنْ] يجبُ مقارنةُ هذه القِيَم بالمعرفة العلمية ثم مناقشتُها وإقرارُها في ورشة عمل Climagine الثالثة المخصصة لوضع مخطط أميبا.

2.1.3.رسم خريطة آليات التمويل القائمة بدءًا من المرحلة الأولى لعملية Climagine وتأمين الروابط

بالرغم من مضيِّ خمسةِ أعوام على وضعِ خطة ICZM في أرخبيل قرقنّة من خلال نهجٍ تَشارُكيٍ واسع تَضَمَّنُ تدابيرَ ذات أولوية لإقامةِ آليات الحوكمة المطلوبة، فإنهُ لم يُعمَلْ لِتنفيذِها شيء. وللأسف، فإنَ هذا ليسَ استثناءً في بلدان المتوسط. فكثيرًا جدًا ما تَبقى الخططُ على الرفوف. يمكنُ تقديمُ تفسيراتٍ عدة لذلك. لكنَ التفسيرَ الأهم في نظرِنا هو أنَ تدابيرَ الخطط الساحلية لم تُدرَج بما فيه الكفاية في آليات الاستثمار المتاحة. فالذي يَجري عادةً هو أنَ عمليةَ وضعِ خطط التنمية الساحلية تعالِجُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالأولويات القطاعية بشكلٍ متكامل؛ فتحدِدُ لكلِ قطاع مجموعةَ تدابير يتعينُ عليهِ تنفيذُها، ثم تُنشِئُ محفظةً استثمارية. ويَقَعُ الصدع عند تعبئة الموارد المالية. هناك ثلاثةُ مصادرَ لِتمويل تنفيذ الخطة الساحلية: التمويل الوطني، والمساعدة الدولية، والقطاع الخاص. في ما يتعلق بالتمويل الوطني والمساعدة الدولية، لا تُنشَأُ محفظةُ الاستثمار إلا عندما تُدرَجُ الخطةُ الساحلية في الآليات الوطنية القائمة لتعبئة الموارد المالية.

ففي الحالةِ التونسية مثلًا، تقومُ وزارة التخطيط بوضعِ خطة تنمية وطنية يصادِقُ عليها البرلمان لمدة 5 سنوات. وتتضمنُ توظيفاتٍ قطاعية وجهوية ذات أولوية. وتكونُ كلُ مصادر التمويل الوطنية مرتبطةً بالخطة الخمسية للتنمية. وتكونُ هذه الأخيرةُ كذلك هي المستندَ المرجعيّ الذي تَستَمِدُ منهُ المباحثاتُ والجهاتُ المانحةُ الدوليةُ المعلومات. لذا، يكونُ من الحيويّ إدراجُ تدابير الخطة الساحلية في الخطة الخمسية للتنمية (انظر المثال في الإطار 1). فإنْ تَزَامَنَ وضعُ الخطةِ الخمسية للتنمية مع وضعِ خطط التنمية الوطنية، وجَبَ إقامةُ جسور بين العمليتيْن. وإلّا، فيجبُ البحثُ عن روابطَ بين يديْ عمليةِ وضع الخطة الخمسية القادمة للتنمية.

ولتعبئةِ مواردِ التمويل من القطاع الخاص، تكونُ حملاتُ الترويج العامة للخطة الساحلية في أوساط أصحاب المصلحة من هذا القطاع أساسية أثناء إشراكِهِم بشكلٍ فاعلٍ في العملية. وقد يساعدُ كثيرًا عقدُ طاولةٍ مستديرة تَعرِضُ الخطةَ الساحلية المتبناة

وترسِلُ رسائلَ قوية إلى القطاع الخاص حول التزام السلطات الوطنية والمحلية بالخطة (انظر أيضاً فقرة إشراك القطاع الخاص

عملية وضع خطة تنمية قادرة على الصمود
لِحوض الدويميس، بنزرت، شمال تونس

هي عمليةٌ مِن ستِ مراحل أُجريَتْ لوضع خطة تنمية قادرة على الصمود لحوض الدويميس، وهو مُستَجمَعُ مياه أعلى النهر لِـ"بحيرة إشكل"، مُدرَجٌ في قائمة رامسار (قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية):

المرحلة 1: المعلومات، تعبئةُ السكان وأصحاب المصلحة في المشروع ومكوّنِهِ المناخي؛

المرحلة 2: تشخيص وجرد المنطقة وآفاق التنمية القادرة على الصمودِ فيها (جرد حالة الموارد الطبيعية، وإجراءُ مسوحاتٍ ميدانية لتحديد الحالة الاجتماعية-الاقتصادية للسكان وملامِحِ إدراكِهِم لتغيُر المناخ، وإجراءُ تقييمٍ تشارُكي لقابلية التأثر الاجتماعية-الاقتصادية بتغيُر المناخ)؛

المرحلة 3: بناء الرؤية ووضع سيناريوهات تنموية من خلال عمليةٍ تَشاوُرية متعددة المستويات ومتعددة الأطراف؛

المرحلة 4: إعداد خطة تنمية قادرة على الصمود (دمج النتائج التحليلية والعلمية بمناقشات مجموعات التخطيط المواضيعية المشتركة بين القطاعات)؛

المرحلة 5: المعاينة الشاملة لقابلية أعمال الخطة للتنفيذ، وتنقيحُ الخطة، والمبادرة إلى تحقيق الشروط الأساسية اللازمة لتنفيذِها (تَبَني المجلسِ الجهويّ للتنمية بولاية بنزرت للخطة، وإدراجُها في خطة التنمية الوطنية 2016-2020، والتوقيع على مذكرات تفاهم بين الشركاء، الخ)؛

المرحلة 6: حملة الترويج لجمع مصادر التمويل (رسم خريطة مصادر التمويل المناخي، وعقد مؤتمر وطني ببنزرت تحت إشراف ولاية بنزرت، ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ووزارة الشؤون المحلية والبيئة، بالاشتراك مع الشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med).

تجدُ here فيلمًا وثائقياً عن العملية.

أدناه).

2.2. التوصيات العملية

2.2.1. أخذ عينات من البيانات بعد ورشة العمل الافتتاحية

إنَ تَوافُرَ البيانات مشكلةٌ متكررة. ويوصَى، كما أسلفنا، بتشكيلِ فريق عمل يكونُ النظيرَ المقابلَ للخبراء في ما يتصل بمتطلبات البيانات واختيار وإقرار المنهجيات التحليلية. ولتسريع التحقُق من جودة البيانات يوصَى أيضًا بإرسال استبيان إلى المشاركين في ورشة العمل الافتتاحية، يَطلبُ منهم لا إعلامَ الفريقِ بالبيانات المتاحة فحسب بل وإطلاعَهُ على عينات من هذه البياناتِ كذلك.

2.2.2. إشراك القطاع الخاص

القطاعُ الخاص واسعٌ ومتنوع. تُعرِّفُ منظمةُ التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) القطاع الخاص بأنه تلك المنظمات التي تنخرطُ في أنشطةٍ تسعى للربح وتكونُ المِلكيةُ الخاصةُ فيها غالبة (أي، أنها غير مملوكة للحكومة أو أنَ الحكومة ليست هي التي تُشَغِّلُها). يشملُ هذا المصطلح المؤسساتِ المالية والوسيطة والشركات متعددة الجنسيات والمشاريعَ التجارية بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتعاونياتِ، والمقاولينَ الأفراد، والمزارعينَ الذين يعملونَ في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

وبسبب هذا التنوع، يحتاجُ الأمر إلى تبني مقاربات مُعَدَّة خصيصًا، تِبعًا للنتائج المرجوّة ولِقدرات مختلفِ شركاء القطاع الخاص. وفي جميع الأحوال، من المهم إشراك القطاع الخاص في العملية التشاورية من المراحل الأولى لها من خلال الهيئات التمثيلية (جمعيات المصالح التجارية، واتحادات الفلاحين، الخ). وسوف تُسهِمُ مشاركتُهُم في تشكيل تدابير الخطة الساحلية بحيثُ تكونُ تدابيرَ ممولَةً من القطاع الخاص، ما أمكَنَ ذلك. كما يتعينُ إشراكُ أصحاب المصلحة المستهدَفين من القطاع الخاص في الموضوعات ذات الطبيعةِ الخاصة. مِن ذلكَ على سبيل المثال شركات التأمين لإدارة مخاطر تغيُر المناخ، ووحدات تنظيم شراكات القطاعين العام والخاص لمشروعات البِنية التحتية الضخمة، والوكالات المانحة للصناديق المختلطة، الخ. لذا يكونُ من الحيويّ إدامةُ جهودِ رسمِ خريطةِ أصحاب المصلحة طوالَ العملية وتِبعًا لِما يَنشأ من مشاكلَ أو تحديات أثناء المشاورات. وكما أشيرَ إليه آنفًا، يوصَى كذلك بإضافة ورشة عمل تشاورية أُخرى أخيرة في عملية Climagine لِتَشارُكِ الخطة الساحلية على نطاقٍ أوسع وعرضِ فُرصٍ استثمارية تشملُ في ما تشمل القطاع الخاص.

2.2.3. مشاورات شاملة ومنصفة للجنسين

ينطوي ذلك على إشراكِ فئتيْ النساءِ والرجال وضمانِ مشاركةٍ ذاتِ مغزىً لهما لِأخذِ احتياجاتِ كلٍ منهما في الاعتبار في جميع مراحل التخطيط الساحلي وضمانِ أن تَعكسَ التدخُلاتُ المقترحة في الخطة الساحلية هذه الاحتياجات وتفيدَ الفئتينِ معًا على قدم المساواة. لذا يكونُ من الحيوي توجيهُ الأسئلة التالية بعد رسم خريطة أصحاب المصلحة:

- ما هي العوائق أمام مشاركة النساء في الأوراش التشاورية (موانع ثقافية، قِلة الفرص بسبب تدني المستويات الثقافية، الفقر و/أو المرض، قلة الثقة في القدرة على التحدثِ علنًا، كون وقت أو مدة الأوراش التشاورية غير مناسب أو مناسبة، الافتقار إلى مرافق لرعاية أطفال، الخ)؟
- ما الذي يحتاجُ إلى تعديل في العملية التشاورية لِتَخطي هذه العوائق ما أمكن (تكييف الإطار الزمني، اختيار أماكن آمنة ومقبولة ثقافيًا، تأمين المواصلات، إدراج نقاشات في مجموعات لا اختلاطَ فيها بين الجنسين، عقد جلسات متناوبة بكامل الأعضاء لبحث القضايا العامة للمجتمع المحلي ومجموعات عمل صغيرة لبحث القضايا الخاصة، طلب آراء النساء، استخدام الألعاب والرسوم، الخ)؟
- هل هناك خبراء في قضايا المساواة بين الجنسين ومنظمات نِسوية وأُخرى ذات خبرة في التخطيط والتنفيذ المتعلقيْن بنوع الجنس ينبغي إشراكُهم وإشراكُها في العملية التشاورية؟
- هل لدى الوزارات القطاعية جهات اتصال حول قضايا المساواة بين الجنسين ينبغي إشراكُها في العملية؟

يتطلبُ وضعُ خططٍ ساحلية حساسة لنوع الجنس ألا يكونَ هناك إغفالٌ غيرُ مقصود أو تَجاهُل لِما بين الجنسيْن من تفاوُت في الاحتياجات، وفي مستويات الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، وفي الفرص والمعوقات. ومِن المهمِ التأكُدُ مِن:

- إثارةِ الأولويات ذات الصلة بالنساء أثناء التشاور، لإدراجِها في جدول الأعمال وإعطائها وزنًا متساويًا مع القضايا الأخرى؛
- والمساواة بين النساء والرجال في الفوائد المتحصلة من الخطة الساحلية المقترحة؛
- وتصنيف مؤشرات الاستدامة والبيانات على أساسِ نوع الجنس كلما كانَ ذلكَ ممكنًا ومناسبًا.
- وإشراك النساء والرجال على قدم المساواة في عملية رصد وتقييم المؤشرات.

2.2.4. الإعداد لأوراش عمل إلكترونية

قد تستمرُ قيود كوفيد-19 للأسف في فرض التشاوُر مِن بُعد عبر الإنترنت حول وضع الخطط الساحلية لِجهة طنجة-تطوان-الحُسيْمة وإقليم بوكا كوتورسكا في سياقِ برنامج البحر المتوسط GEF MedProgramme. هناك عدةُ تقنيات يمكنُ استخدامُها أثناء الجلسات لتسهيل التفاعل بين أصحاب المصلحة، دونما إغفال في الوقتِ نفسِه لأهميةِ التفاعلات التمهيدية مع أصحاب المصلحة قبل إقامة أوراش العمل الإلكترونية. بالفعل، فهذه الأخيرة تُغمَرُ بالدعوات إلى مختلف الأحداث التي تجري عبر الإنترنت وتحتاجُ إلى أنْ يُشدَ اهتمامُها باستمرار طوال العملية. لهذا الغرض، يمكنُ استخدام الأدوات التالية: تَشارُك مذكرات قصيرة قبلَ الحدث تُلخِصُ النقاطَ التي ستُبحَثُ فيه، وإرسال استبيانات يتبعُها ملخص لنتائج الاستبيان، وإنشاء منصة إلكترونية أو منتدى إلكتروني لِنقاش ما بعد الأوراش المُقامة عبر الإنترنت.

النتيجة

بالرغم من السياق الخاص لأرخبيل قرقنّة الذي أدى إلى تعديلٍ جوهريّ لنهج Climagine، خصوصًا عدم وضع مؤشرات الاستدامة ومخطط أميبا/المخطط الراداري المتعلق بها، فقد قَدَّمَ نهج Climagine إطارًا مفيدًا لهيكلةِ العملية التشاورية. وحُدِدتْ

فيها العواملُ الرئيسةُ الثلاث التي تَقومُ عليها استدامةُ وتنميةُ أرخبيل قرقنّة، وهي تدهورُ مواردِ صيد الأسماك، والتحات الساحلي، وتَمَلُّحُ التربة. وسُلِّطَ فيها الضوء على عقبات الحوكمة، وخصوصًا عدم الامتثال للتشريعات القائمة وغياب الرصد المنتظم للمياه الساحلية. كذلك، أظهرَ أرخبيل قرقنّة ما يتمتعُ به من نُظُم إيكولوجية لافتة (بساتين نخيل، وأراضٍ رطبة، وأعشاب بحرية، ومروج). وأفضت المشاوراتُ إلى ثماني توصياتٍ استراتيجية تهدفُ إلى التخفيف من الضغوط آنفة الذِكر من خلال ترميمِ و/أو حِفظ النُظُم الإيكولوجية، وتحسينِ البنية التحتية القائمة، وتعزيزِ الحوكمة وتمكينِ أصحاب المصلحة المحليين (زيادة الوعي، وبناء القدرات، الخ). وعلى صعيدٍ آخَر، جرى تطويرُ نظامِ معلوماتٍ جغرافيّ (GIS) ومنصة ويب لعرضِ وتيسيرِ الوصول إلى المعلومات المتاحة.

وبَيَّنت التجربة أنَ الاستفادةَ القصوى من نهج Climagine في عمليات التخطيط الساحلي تتطلبُ التحديدَ المسبق للخبرة الفنية التي ستغذي المشاورات مع أصحاب المصلحة المحليين. وينبغي في الوقتِ نفسِه اكتسابُ هذه الخبرة الفنية من عمليات التخطيط الساحلي. ويتيحُ التنفيذُ المشترك والمتزامن لمراحل الإطار المنهجي التكاملي (IMF) ومنهجية Climagine لا تَبادُلَ المواردِ بين العمليتْين فحسب بل وتعزيزَ حملات الترويج على مختلفِ الصُعُدِ كذلك (المحلية والوطنية)، وبالتالي تعزيز فُرصِ تبني أصحاب المصلحة للخطة الساحلية والالتزام بالسعي لِتنفيذها. مِن هنا فائدةُ ربطِ نهج الإطار المنهجي المتكامل (IMF) بنهجClimagine ووضعِ دليلٍ موحَد لتنفيذِهما معًا.